مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: العلمانية في أوروبا والمسألة الدينية
اسم الكاتب: أ.م.د. حميد حمد السعدون
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6891
تاريخ الاسترداد: 2026/04/19 12:11 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العلمانية في اوروبا والمسألة الدينية

الاستاذ المساعد الدكتور
حميد حمد السعدون(*)

مقدمة

شكلت التغييرات العميقة التي احدثتها الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م، في عموم المجتمع الانساني والاوروبي خاصة، انتقالة نوعية في مجمل انشطة هذه المجتمعات على المستويين: النظري والتطبيقي، بحيث يكاد يكون الامر اقرب لفاصلة زمنية بين تاريخين بدأت فيها مرحلة (ما بعد) الثورة، قدرتها في تشكيل المجتمع الحضاري الحديث الذي مكن قياداته من الاطلالة على العلم والمعرفة، اللتين توفرات له، ومنحته الريادة والتأثير والنفوذ في مجمل أنشطة الحراك السياسي في اية ساحة يتوافر بها نشاط، بحيث باتت مراحل التقدم في الاكتشافات والاختراعات، أشبه بالحالة اليومية التي تستأثر باستقطاب المجتمع العالمي، ادراكاً منه بالاهمية التي يشكلها هذا التقدم في وعي وانسانية المجتمع الانساني، الذي بات اقرب وصف له، كونه "قرية كونية".

العلمانية: النشأة والاطار الفكري

لقد قدمت الثورة الفرنسية خطاباً سياسياً جديداً، أوضح بجلاء الحقوق الواجب امتلاكها لأي مساهم في النشاط السياسي، دون أي تدخل من سلطة اعلى، دينية او سياسية، جاء هذا الامر ليتمم ما بدأت به حركة الاصلاح الديني التي قادها "مارتن لوثر" و"جون كالفن" في بدايات القرن السادس عشر، والتي حطمت القيود الدينية، التي تضعها الكنيسة على اتباعها، وكأنه البوابة الوحيدة للوصول الى "الرب"[١].

(*) استاذ العلاقات الدولية المساعد-مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد.

[١] د. حميد حمد السعدون، الغرب والاسلام والصراع الحضاري، دار وائل للطباعة والنشر، عمان ٢٠٠٢، ص ٩٧ ومابعدها.

هذان الامران مع بعضهما، مع ترافق حركة الابداع والتطوير والابتكار والاكتشافات الجغرافية، شكلت جميعاً اطاراً تفصيلياً، مكن عموم المجتمع الاوروبي من توكيد القرار الفردي بعيداً عن سلطة الكهنوت التي قيدته بالكثير من المحددات. كما ان ما حصل قد افرد الكنيسة ورجالها في موقع لا يؤثر في شكل الفعل العقلي او الفكري او الممارسة السياسية، لاي نشاط فردي او جماعي، مما فكك التداخل الذي كانت الكنيسة تتمسك به دوماً والذي منحها نفوذاً وقدرةً مؤثرة في مجمل الانشطة، وبما يتقاطع ومسيرة التقدم. وهذا بحد ذاته دفع العقل البشري للبحث عن خيارات بديلة بامكانها التواصل والابداع والتلائم وحاجات الانسانية، وهو جهد ولد من خلاله مفهوم (العلمانية) الذي تم فيه الفرز بين نمطين من التعامل، فردي وجماعي، دون ان يكون لاحدهما الغلبة على الاخر، فيما يتعلق الامر بالصالح العام. وبموجب ذلك تعددت تعريفات العلمانية.

ففي القاموس الانكليزي، عرفت بانها (النظرية التي تقول ان الاخلاق والتعليم يجب ان يكونا مبنيين على اسس دينية). وعرفتها دائرة المعارف البريطانية، بانها (حركة اجتماعية تهدف الى نقل الناس من العناية بالآخرة الى العناية بالدار الدنيا فحسب). والعلمانية على صورتين: الاولى: العلمانية الملحدة، وهي (التي تنكر الدين كليةً وتنكر وجود الله الخالق البارئ المصور ولا تعترف بشيء من ذلك وتحارب وتعادي من يدعو الى مجرد الايمان بوجود الله)، والثانية: العلمانية غير الملحدة، وهي (لا تنكر وجود الله وتؤمن به ايماناً نظرياً، لكنها تنكر تدخل الدين في شؤون الدنيا وتنادي بعزل الدين عن الدنيا)[٢].

والعلمانية المطبقة اليوم في اغلب ودول القارة الاوروبية، هي الصورة الثانية، أي فصل الدين عن مؤسسات الدولة، وترك شكل الايمان لاي انسان بشكل فردي، دون تدخل من الدولة او تحريض منها بالمنع او القبول، لكون القوانين الوضعية، هي توافق جماعي، مطلوب منها ترشيد شكل الحراك الاجتماعي الذي يتدفق به المجتمع بما يمكنه من المواصلة والابداع والتطور، تاركين القناعات الشخصية والدينية، لقرار الفرد الحر المستقل، وبما لا

[٢] د. عزيز العظمة، العلمانية من منظور مختلف، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢، ص١٧.

يتقاطع والحياة الجمعية. دون ان ننسى في هذا الجانب، ان جميع الدول الاوروبية لا تؤيد (الالحاد Athesim) ولا تشجعه، ودليلنا مقدمة الدستور الاوروبي الموحد الذي يسعى الاوروبيون لاقراره كوثيقة جماعية دائمة، وكذلك وثيقة –برشلونة– عام ٢٠٠٧ الخاصة بالاتحاد الاوروبي، حينما اشارتا بشكل واضح الى ان ثقافة هذه المجموعة الدولية، تستند الى التراث المسيحي الطاغي على عموم سكان القارة الاوروبية، تاركة شكل الايمان الديني المتحقق مناط بقناعات الفرد واختياراته، وهي بذلك تؤكد انها تأخذ بالمفهوم الثاني للعلمانية، الذي لا ينكر وجود الايمان الديني، لكنها تمنع تدخله في شؤون وحاجات الناس التي تنظمها القوانين الوضعية، دون ان تسقط الجذر الثقافي من الوعي الجمعي، حتى ان كان صفة دينية، لان الثقافة اكبر من الالتزام، اياً كان نوعه.

الادراك المعاصر وتطبيقاته

برزت في المدة الاخيرة، وبقوة، المسألة الدينية الى واجهات الاهتمام الفكري والسياسي في اوروبا، من بوابتين مختلفتين هما: نظام الرموز الدينية في المدارس الحكومية، والحوار الدائر حول النص على المرجعية الدينية في الدستور الاوروبي المرتقب. ومع ان الموضوعين يختلفان في الظاهر من حيث الخلفية والابعاد، الا انهما يلتقيان في محور اشكالي، هو ذلك المتعلق بالتجربة العلمانية التي بدأت منذ اربعة قرون بوتائر متمايزة، وضمنت لها مكسبين مهمين هما: المسلك الديمقراطي الداخلي والسلم الاقليمي بعد حروب العصور الوسطى بين الطوائف والملل.

واذا استثنينا مدة الاسترداد Reconquista) التي شهدتها الاندلس بعد سقوط الحكم الاسلامي عام ١٤٩٢م، وما رافقها ونتج عنها من محاكم التفتيش التي اشتهرت في التاريخ، فان عموم التاريخ الاوروبي وفي خضم صراعاته العسكرية والسياسية، لم تطغ عليه ظاهرة التزمت والعدوانية تجاه الاخرين من المقيمين على ارضه، بالطريقة التي نراها الان، خاصةً ان حقن التشجيع والدعم والتركيز، تأتي متلاحقة عبر الجانب الاخر من الاطلسي، ازاء اتساع مفهوم ((الاصولية Fundamentlism)) الذي صار احد أقانيم السياسة الامريكية

وهي في يد المحافظين الجدد الذين قفزوا للسلطة منذ انتخاب الرئيس –بوش الابن– عام ٢٠٠٠، ازاء الدعم والحث المتزايد من الجماعات الانجيلية النافذة والمؤثرة في الساحة الامريكية، الامر الذي صقل وابرز تجديد الهم الديني في اوروبا بطريقة ملفتة للنظر[٣]، مما طرح على ساحة العمل هموماً جديدة تحتاج لعقل جمعي شامل لا يفرط بمواطنيه ولا يخلخل مفهوم الوطنية.

ومع ذلك، فان للموضوع علاقة عضوية بتركيبة الرهانات السياسية والثقافية في المجتمعات الاوروبية الحالية، التي رغم حرصها على الحفاظ على المكاسب الجوهرية للعلمانية، الا انها تتحسس تقلص وتضاؤل زخمها الرمزي ومعينها القيمي المستمد من النزعة الانسانية الحديثة التي بشرت بها مرحلة النهضة والانوار والايديولوجيات التاريخية المتولدة عنها. لذلك يرى البعض، ان التهديد الاساس الذي تواجهه الديمقراطيات الاوروبية يكمن في عجزها عن تسويغ وتشريع سياساتها الخاصة، المتولدة من ضغط الظرف السياسي الحالي الذي تمر به اغلب دول الاتحاد الاوروبي، واشكاليات الفعل ورد الفعل المتولدة عن ظواهر استمكنت في المجتمع الاوروبي في الوقت الحاضر، مثل، الارهاب الدولي وازدياد اعداد المهاجرين واتساع النزعة العنصرية وازدياد اعداد العاطلين عن العمل، و...الخ وكل هذه الظواهر، بقدر ما تخلخل اعمدة المجتمع المتراصة، فانها تلقي بظلها الثقيل على كل انشطة الحياة المجتمعية، وفي المقدمة من ذلك، الاعداد الغفيرة من المهاجرين غير الاوروبيين الذين استوطنوا وتجنسوا وتعلموا وتعايشوا مع المجتمع، لكنهم الى الان مازالوا مفرطين في حساسيتهم من كل ما يمت لنزعتهم الدينية، حتى ان كانت ذات شكل مؤذ للمجتمع، وهذه اشكالية غير منصفة في وتائرية النمو المتصاعد للعمل المجتمعي الواحد، وهو ما لا يمكن الفعل السياسي من تطوير نجاحه الاجرائي[٤]، لانه يصطدم بالرفض الذي قد يتحول الى عنف، لوجود خميرة جاهزة لتفسير اي اجراء حكومي بانه مصمم وموجه باتجاهات (عنصرية) و (عدوانية) تستهدف (الاخرين)، وما حصل في انتفاضة الاحياء الفقيرة في

[٣] د. محمد عارف زكاء الله، الدين والسياسة في امريكا، ترجمة امل عيتاني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٣٣.
[٤] برهان غليون، العرب وتحولات العالم، ط١، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٣، ص١٥٩.

باريس عام ٢٠٠٦، وشكل الاجراءات القاسية والعنيفة التي واجهت بها شرطة –ساركوزي– وزير الداخلية انذاك المنتفضين من الفقراء، ما شكل دلالة على قصور الاداء الحكومي وتراجع الانجازات.

فالدين لم يعد مقوماً مؤسساً للفعل السياسي، الا ان ذلك لا يلغي حقيقة اقتضاء هذا الفعل لسمة ومعيار القداسة على الاقل بالمعنى الحرفي للعبارة، اي ما يستحق التضحية وبذل النفس، وبشكل جوهري رابطة الولاء للكيان الروحي للامة. ومن هنا ندرك تجدد الحوار حول المسألة الدينية في مجتمعات انهارت فيها الدولة القومية، ولم تعد تؤدي الوظيفة الادماجية المركزية، مما شجع قيام انماط جديدة من الروابط المتنوعة، تتخذ اما شكلاً قومياً او دينياً مألوفاً او هجيناً، تتقاطع احياناً مع الصيغ الفئوية الناشئة عن تفكك نظام العائلة التقليدي.

لاشك ان الساحة الاوروبية، تختلف اختلافاً واسعاً في القدرة على امتصاص الصدمة الحادة، بحسب اختلاف تجاربها العلمانية. فالدول التي امتزجت بها العلمانية بعقيدة الدولة، كما هو شأن فرنسا، تعاني مصاعب جمة في التأقلم مع التحول، ومن هنا نفهم حدة الحوار الذي انطلق منذ عام ٢٠٠٥، حول ارتداء الشارات والرموز الدينية في المدارس، الذي عده البعض حماية للمكاسب العلمانية التي ينص عليها الدستور بوضوح وصراحة، وعده الآخر، مظهر خلل في التجربة الفرنسية التي تلغي الخصوصية، بحجة يوتوبيا كونية متسلطة، تؤول الى الغاء مبدأ حرية الضمير واستقلاليته، الذي هو الاساس القيمي للعلمانية. وكما يقول عالم الاجتماع الفرنسي (فرهاد خسروفار) فأن قانون الرموز الدينية في المدارس يقنّع الازمة الكبرى التي يمر بها المجتمع الفرنسي من خلال ابداع رباط اجتماعي بين مجموعات متنوعة، تحررت من القبضة الاستيعابية للدولة، في الوقت الذي تحرص على تأكيد هويتها الفرنسية والدفاع عنها[٥].

[٥] حوار مع المفكر (فرهاد خسروفار(، صحيفة الشرق الاوسط/ لندن، العدد ٩٨٨٣، في ٢٠٠٥/١٢/١٩.

وفي الاتجاه ذاته، فان المفكر الفرنسي المشهور (ريجيس دوبريه) في كتيب صدر له، بعنوان (ما يحجبه الحجاب) يذهب الى القول، ان ما يحتاج اليه المجتمع الفرنسي، هو اعادة الاعتبار لمفهوم الجماعة في مواجهة التشتت القبلي الذي تعاني منه الامة الفرنسية[٦]. مما يعني عملياً الدفاع عن حقوق المجموعات في تأكيد هويتها الخصوصية والاحتفاظ بها، في مقابل الخلفية المركزية المغلقة للنموذج العلماني الفرنسي التقليدي، وهذا ما يؤدي الى تشجيع قيام (اللوبيات Lobbies) القومية والدينية والمصلحية مثلما هو شائع في الساحة الامريكية. وكل ذلك يتم على حساب الدولة الوطنية ودورها التوحيدي الجامع لكل فئات ومكونات واطياف مجتمعها، ويضعف من قدرتها التواصلية لتوكيد المجتمع الانساني المفتوح ايجابياً لكل مواطن في المواصلة والتطوير، بعيداً عن النزعات الضيقة والمتزمتة التي يمثلها اصحاب (اللوبيات).

اما الدول الاوروبية الاخرى، التي احتفظت للدين بموقع توجيهي ورمزي في انظمتها السياسية والمجتمعية، فالعقدة فيها اقل حدةً، كما هو شأن الدنمارك وبريطانيا، التي تتبنيان دستورياً ديانة رسمية للدولة. كما ان الدستوريين الالماني والايرلندي، يحيلان بوضوح الى المرجعية الدينية. اما الدول الاوروبية الشرقية مثل بولندا وجمهورية التشيك، فتعيش يقظة دينية واضحة بعد نهاية العهد الشيوعي، بسبب ما اضطلعت به الكنيسة من دور اساس في حركة التغيير، التي افضت الى النقلة الديمقراطية. ولذلك فهي ما تزال تؤدي دوراً محورياً في حراك المجتمع المدني[٧].

لقد انعكس هذا التمايز بين التجارب العلمانية الداخلية، على الحوار الدائر حول المرجعية الدينية للدستور الاوروبي المرتقبة وهو ما كان اكثر وضوحاً في وثيقة– برشلونة– لعام ٢٠٠٧. فايطاليا وبولندا، رفعتا لواء الموقف الداعي الى توكيد النص على القيم العقيدية والحضارية المسيحية، بصفتها مهد الثقافة الاوروبية ومعينها الرمزي، في الوقت الذي تتزعم فرنسا، الاتجاه المغاير المتشبث بالخط العلماني التقليدي، الرافض لأي ربط بين الدين

[٦] عرض لكتاب- ريجيس دوبريه- (ما يحجبه الحجاب)، صحيفة الخليج الاماراتية، العدد ٩٦١٤، في ٢٠٠٥/٥/١٤.
[٧] د. السيد ولد اباه، عالم ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، الاشكالية الفكرية والاستراتيجية، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٤، ص٦٨.

والشأن السياسي. ومن الملاحظ ان هذا الموضوع استقطب العديد من كبار المفكرين والساسة الاوروبيين، حينما اسهموا في اغناء هذا الحوار واثراء معانيه، مما يعكس حدة وحيوية الاهتمام بهذا الموضوع المحوري.

ولابد من التشديد بوضوح، ان كل ذلك النقاش وعلى حدته، لا يتعلق ابداً بمراجعة المكاسب العلمانية، من تأكيد للعقل النقدي ولحرية الوعي وتمييز الحقل السياسي عن تدخل الدين، انما يأخذ مساراته من خلال ثلاثة اشكالات اساسية مترابطة:

اولهما: يتعلق بأرث المرجعية الروحية في ثقافة لئن تحررت ظاهراً او علناً من التأثير المباشر للدين ورجاله، فهي ماتزال تختزنه في نسيجها القيمي والسلوكي[٨].

وثانيهما: يتعلق بطبيعة الرباط الاجتماعي من كونه مقوم لحمته الذي يقتضي اساساً ابراز رمزية القداسة، ولو في شكل انساق انسانية[٩].

وثالثهما: متعلق بالعلاقة بين الدولة القومية بصفتها التعبير عن الامة في كليتها ومكونات النسيج الاجتماعي التي تشكل الفئات والطوائف والملل الدينية بعض عناصرها الاساسية[١٠].

ومن الدلالات ذات الخصوصية العالية في موضوع المسألة الدينية الذي يشغل كل دول القارة الاوروبية، هو الوجود الاسلامي في عموم دول القارة. فكل الاحصاءات–الرسمية والشعبية– تشير الى ان اكثر من (٢٥) مليون مسلم منتشرين في القارة الاوروبية. بل ان الدين الاسلامي، اصبح الدين الثاني في الكثير من دول القارة، وهذا امر اثار حساسية عالية، حتى عند المتنورين، مع ما رافق ذلك من ضجة اعلامية مفتعلة، غذتها (الميديا) الامريكية، خصوصاً بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، من خلال تأجيج الخوف والرعب من

[٨] جون رولز، قانون الشعوب، ترجمة ناطق خلوصي، مراجعة وتقديم فاتنة حمدي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٦، ص٨٩.

[٩] فرانسيس فوكوياما، التصدع العظيم، ترجمة عزة حسين كبة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٤، ص١٥٨ وما بعدها.

[١٠] برهان غليون، مصدر سابق، ص١٧٣.

ظاهرة الاسلاموفوبيا[١١]، مما ولد تأزماً واضحاً في شكل العلاقة الافتراضية الحسنة بين الدولة ومواطنيها، بغض النظر عن ديانة ذلك المواطن. الا ان ذلك لم يتسير كما يجب ان يكون وفقاً لمبدأ العلمانية السائد في القارة الاوروبية، والسبب في ذلك عائد لامرين: اولهما: اتساع ظاهرة العنف او الشكل الراديكالي عند الاقليات المسلمة المتواجدة في هذه القارة نتيجة الاهمال والاقصاء وتضييق فرص العمل، مما اشاع ظاهرة البطالة الواسعة، وثانيهما: كثرة الاعداد المتزايدة من المهاجرين من الدول الفقيرة نحو القارة الاوروبية، نتيجة الفقر والجوع والاضطهاد السياسي، مما يولد احتكاكاً اجتماعياً، قد لا يناسب امزجة واذواق هذه المجتمعات، بالشكل الذي يتحقق، ويقلص من رفاهية نظام الرعاية الاجتماعية الذي يتمتع به ابناء البلد الاصليين[١٢].

هذان الامران استغلهما البعض، حينما وظفوا القاموس الاصولي الديني في الاستراتيجيات السياسية، مما ضيق على العلمانية المؤسسية القائمة، فرص النمو والاتساع والقدرة على التكيف، وهذا بدوره ادى الى شيوع ظاهرة الانعزال والعنف التي كانت ابرز نماذجها، ثورة الاحياء الفقيرة في باريس عام ٢٠٠٦، والتي تعاملت معها السلطات الفرنسية بفوقية واهمال، دون تقديم اية مساهمات فعالة لتخفيف حدة ما يحصل وخطورته على السلام المدني. رافق ذلك التصريحات غير اللائقة التي قالها البابا –بنديكوت السادس عشر– في المانيا، منتصف ايلول/ سبتمبر ٢٠٠٦ والمسيئة للاسلام والمسلمين. وكانت سلوكية فظة وغير مقبولة، ان يقف رمز ديني بهذه الاهمية، لكي يجرح عقيدة اخرى، بدون ان يفكر لحظة في تأثير كلامه على التعايش بين ابناء الديانات المختلفة. عزز من ذلك الاتجاه، حملة الصور الكاريكاتيرية المسيئة للرسول (صلى الله عليه وسلم) والتي انطلقت من الدنمارك لتشمل كل دول القارة الاوروبية، مما اكد وجود دلائل ومؤشرات لتوجهات اصولية متطرفة ضد الاخرين حتى وان اعتذر البعض منها لاحقاً، والتي عبرت زيارة البابا، لتركيا، عن لغة تلطيفية، تحاول تطويق ما صرح به وما سلكه البعض من تصرف عدائي ضد

[١١] سعيد اللاوندي، فوبيا الاسلام في الغرب، دار اخبار اليوم، القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٢٧.
[١٢] الجمعية المغربية للدراسات والبحوث حول الهجرة، وقائع الندوة الخاصة لهجرة الكفاءات، كلية الحقوق، اكدال/ الرباط، ابريل ٢٠٠١، ص٢٣.

الاسلام والمسلمين. لكن العقل الباطني لكلا الطرفين، يعرف ان الحقيقي هو ما مترسب في الافعال التي يراها المسلمون، بانها كانت دوماً مضادة لهم ولايمانهم الديني[١٣].

هذه السلوكيات الاهمالية، مع ما يرافق ذلك من اشكال استقطاب سياسي وديني متزمت، شاع في المدة الاخيرة، تساهم في تصعيد اجواء الكراهية والتأزم الذي يلقي بتأثيراته على عموم الساحة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية العامة، ويؤثر في منزلة الدولة ككيان يحفظ نمط الاجماع المشترك للمواطنة، ويولد اشكالات –خاصة– مع المسلمين، لا تقف مدياته عند حدود الاقليم الجغرافي الذي تقع به مثل هذه السلوكيات، بل تمتد للمختلفين دينياً من تماس على عموم العالم.

الخاتمة:

ان العلمانية الاوروبية، في ظل اجواء التصعيد الديني والتأزمات السياسية الناشئة عن جملة من القضايا، تواجه انعطافاً خطيراً، يتحتم عليها مواجهته بشكل من الاشكال، وان كان اهمها العودة الى تراثها التنويري والتحديثي الذي بدأته منذ عصر النهضة وافاضت به ايجاباً على العالم كله، الامر الذي مكنها، ان تكون احد مثابات العقل الانساني في كل الادوار الزمنية اللاحقة لهذا الاسهام. ودون ذلك، فان على اوروبا مواجهة ازمات وانعطافات قد تكسر ريادتها لاعلاء العقل في خضم الحياة الانسانية، وتجعلها اقرب ما تكون احد

[١٣] **ناصر حامد، المهاجرون في اوروبا بين مكافحة الارهاب ومشكلات الاندماج، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٣، القاهرة، يناير ٢٠٠٦، ص ١٩٤-٢٠١.**

محطات التمرير والسكوت او الرضا، على كل ما يحدث، وهو بالنتيجة على خلاف كبير مع العقل البشري.